Vol 08 / Issue 33 / September 2024
ISSN 2568-6739 p365-391

Journal of social sciences
Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, Germany-Berlin

Socio-Spatial dynamics and the problem of urbanization in small urban structures in Morocco "Diagnostic study of the reality of small urban structures, Example of the city of SIDI SLIMANE"

SAID BOULAGHMAN *
University Ibn Tofail, Kenitra – Morocco

Said.boulaghman@uit.ac.ma
https://orcid.org/0009-0008-2523-8177

Received: 29/06/2024, **Accepted**: 30/08/2024, **Published:** 30/09/2024

Abstract: This study aims to diagnose the reality of the state of small urban structures- in Morocco, because it is part of the urban and developmental system. This study focused on the societal and spatial dynamics and its relationship with the different roles of direct and indirect actors in the space of the city "Sidi Slimane", and its implications on urban space. The aim of this study is to know whether the "material" density in the language of the pioneer sociologist (Emile Durkheim) is in reality accompanied by a "spiritual" intensity, or in our research language; is socio-spatial dynamism associated with an urban culture that is expressed through the public spaces that make up the city?

Keywords: The City, Urban Structures, The local actor, Intégration, Développement.

*Corresponding author

المجلد:08/العدد 33/سبتمبر 2024
ISSN 2568-6739 ص365-391
مجلة العلوم الإجتماعية
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين

الدينامية السوسيومجالية وإشكالية التمدن بالبنيات الحضرية الصغرى بالمغرب " دراسة تشخيصية لواقع حال البنيات الحضرية الصغرى بالمغرب، مدينة سيدي سليمان نموذجا "

سعيد بولغمان *

جامعة ابن طفيل، القنيطرة – المغرب

Said.boulaghman@uit.ac.ma

https://orcid.org/0009-0008-2523-8177

تاريخ الاستلام: **2024/06/29** - تاريخ القبول: **2024/08/30** - تاريخ النشر : **2024/09/30**

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع حال البنيات الحضرية الصغرى –بالمغرب، وذلك باعتبارها جزء من المنظومة الحضرية والتنموية. وقد ركزت هذه الدراسة على الدينامية المجتمعية والمجالية وعلاقتها بمختلف أدوار الفاعلين المباشرين وغير المباشرين، بمجال مدينة "سيدي سليمان"، وانعكاسات ذلك على المجال الحضري.

إن المبتغى من هذه الدراسة هو معرفة إن كانت الكثافة المادية بلغة الرائد السوسيولوجي (إميل دوركهايم)، تصاحبها فعلا كثافة روحية، أو بلغتنا البحثية: هل صاحبت الدينامية السوسيومجالية ثقافة حضرية تعبر عن نفسها من خلال الفضاءات العمومية المكونة للمدينة؟

الكلمات المفتاحية: المدينة، البنيات الحضرية، الفاعل المحلي، الاندماج، التنمية

* المؤلف المرسل

مقدمة:

إن حركة التمدين المتصاعدة التي شهدتها بلدان العالم النامي أو السائرة في طريق النمو، منها المغرب طرحت مشاكل جمة، من بينها مشاكل "الاختلالات المجالية" **«L'anomie Spatiales»**، التي نتجت وفق تراكمات تاريخية واجتماعية، خاصة أن حركة التمدين بالعديد من الدول العربية، لم تأت وفق حاجة أملتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وإنما جاءت وفق تدخل أجنبي سرع من وتيرة النمو وساهم في خلخلت البنيات التقليدية للمجتمع المغربي.

تسلط هذه الدراسة المعنونة بالدينامية السوسيو–مجالية وإشكالية التمدن، الضوء على المدن الصغرى بالمغرب، وذلك لما تكتسيها من أهمية باعتبارها جزء من المنظومة الحضرية والتنموية، وتدخل هذه الدراسة ضمن البحوث التشخيصية التي تفحص واقع حال البنيات الحضرية الصغرى، كونها أصبحت تعرف دينامية قوية في مجالها الترابي وفي بنيتها الديموغرافية. إن هذا المجال المدروس الذي ينتمي إلى جهة **(الرباط سلا القنيطرة)**، يعرف عدة اختلالات مجالية، من بينها ظاهرة؛ الأحياء الهامشية والسكن الصفيحي، التي تطوق المدينة بحزام أحمر من السكن غير اللائق الذي يحتل رقعة مهمة ضمن هيكلتها الحضرية، بالإضافة إلى ذلك، فإن المدينة هي مجال للصراعات السياسية التي عطلت من عملية التنمية المحلية، وأدت إلى تراكم حاجيات وانتظارات الساكنة المحلية.

تأتي هذه الدراسة رغبة منا في دراسة الدينامية السوسيومجالية التي عرفتها مدينة سيدي سليمان، باعتبارها إحدى أهم المدن الصغرى التي لها ارتباطات استعمارية بالأساس، بحيث كانت تسمى هذه المدينة سابقا بالجنة الصغيرة، نظرا لما كانت تزخر به من موارد طبيعية وأنشطة اقتصادية حقيقية. إذن فرغبتنا الملحة في دراسة إشكالية التحضر في هذه المدينة هو الوصول إلى إعطاء مقاربة سوسيولوجية ميدانية لواقع المدينة المغربية والمدن الصغرى بالذات، بعيدا عن تلك التصورات التي تعرف تعتيما في هذا الموضوع، لأنه كيفما كان الحال فإن تغيير واقع حالنا رهين بمدى وعينا به.

إن الانطلاق من المقاربة السوسيولوجية مهم في فهم الواقع الاجتماعي، خاصة أن هذه المقاربة تعنى بدراسة القضايا الاجتماعية وما لها من ارتباطات مع باقي المتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والمجالية، ثم أننا حاولنا ملامسة قضايا جغرافية وتاريخية كون أن الجغرافيا والتاريخ لهم اختصاص بالقضايا المجالية، فكان لا بد لنا من الاقتراب المعرفي من هذه التخصصات لأجل خدمة أغراض الدراسة.

وقد ركزنا في هذه الدراسة على البحث والغوص أكثر في مدى مصاحبة الكثافة المادية بالمدينة "سيدي سليمان" للكثافة الروحية بلغة الرائد السوسيولوجي **(إميل دوركهايم)**، أو بلغتنا البحثية هل صاحبت الدينامية السوسيو–مجالية ثقافة حضرية تعبر عن سماتها من خلال الفضاءات العمومية المكونة للمدينة؟، وذلك في ظل التدبير المحلي الذي تنهجه الجماعات الترابية كوحدات لا مركزية ضمن الورش الجهوي، بالإضافة إلى التدبير المركزي الذي تنهجه مختلف المصالح اللاممركزة بالمدينة، وبالخصوص أقسام التخطيط الحضري.

وقد اتبعنا منهجية شمولية في دراسة هذا الموضوع، لكي نتجاوز فكرة أو مشكلة الوحدة العضوية، ذلك أننا نريد أن تكون معالجة الموضوع متناسقة ومترابطة فيما بينها بشكل منظومي لأن طبيعة الموضوع تحتم ذلك، بمعنى آخر أن المدينة لا يمكن دراستها بشكل مجزئ، وبهذا الشكل سنكون قريبين من إعطاء تصور بسيط للظاهرة الحضرية بمدينة "سيدي سليمان".

المحور الأول: الجانب المنهجي للدراسة:

1. الدراسة وأهميتها:

تدخل هذه الدراسة ضمن مجال علم الاجتماع الحضري، وسوسيولوجيا المجال والتنمية، إذ تحاول هذه الدراسة البحث في قضايا المدينة المغربية بكل ما تعانيه من إشكالات من حيث التمدن بدلالاته الثقافية والاجتماعية، وعلى الأخص مدينة "سيدي سليمان"، لما تعرفه من إشكالات حضرية متعددة، لدى سعت هذه الدراسة إلى رصد أدوار الفاعل المباشر وغير المباشر بهذا المجال الترابي وعلاقته بالتنمية عموما. وتكمن الأهمية العلمية والمجتمعية لهذه الدراسة في؛

–فهم وتحليل السياسات الحضرية، وإشكالية التوسع العمراني في ارتباطه بالعديد من المتغيرات المجتمعية، الثقافية، المجالية، والتنموية.

–إعادة النظر والتفكير السوسيولوجي في شأن المدينة المغربية؛

–رصد وتحليل أشكال التدبير لدى الفاعل التنموي في إطار الجهوية المتقدمة التي ينهجها المغرب؛

–رد الاعتبار للمدن الصغيرة من داخل الورش الجهوي، باعتبارها أيضا محور لتحقيق التنمية المحلية؛

–فهم بنيات المدن المتوسطة والصغيرة والتحولات السوسيو–مجالية التي تطرأ عليها؛

2. إشكالية الدراسة:

تعد الإشكالية من بين البؤر المركزية ضمن خطوات إعداد البحث السوسيولوجي الميداني، لما لها من أهمية على صعيد ترجمة موضوع البحث وقضيته في بناء تساؤلي منظم حول ما ينبغي التفكير والبحث فيه (حمداش، 2006، ص 19).

تدخل الإشكالية التي قمنا بصياغتها في هذه الدراسة، ضمن قضية العلاقة بين المدينة والتنمية، وذلك اعتبارا لأن هناك علاقة وطيدة بين هذه الظواهر، بحيث تعد مدينة "سيدي سليمان" كمجال للتقصي أحد أهم المدن المغربية الصغيرة، التي تتسم بأهمية قصوى نظرا للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمجالية التي تتميز بها، خاصة أن المدينة لها ارتباطات استعمارية بالأساس، وأن نشأتها وليد الحقبة الاستعمارية؛ بمعنى أنها لم تأت نتيجة حاجة ذاتية– داخلية، وإنما جاءت نتيجة محصلة لرغبة المستعمر في إنشائها، باعتبارها جسر عبور للمنتجات الفلاحية في الفترة الاستعمارية. وقد شهدت هذه المدينة بعد الاستقلال أي فترة السبعينات، الثمانينات، والتسعينات من القرن العشرين إلى حدود الآن، تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية قوية، أترث على البنية المجالية وساهمت في خلق دينامية مجالية قوية، لم يتم مواكبة هذه الديناميات من طرف الفاعل المحلي المباشر وغير المباشر بهذا المجال، مما ولد عدة اختلالات وإشكالات مجالية واجتماعية، تجلت وتمظهرت في واقعنا الحالي على شكل فوارق مجالية واجتماعية حادة، لذلك نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التطرق لإحداها، ومن بين هذه الإشكالات نجد ما هو: اجتماعي، مجالي، بيئي، عقاري، اقتصادي، وسياسي أيضا.

إن التوسع العمراني والمجالي الذي يعرفه مجال المدينة "سيدي سليمان" في الفترة الأخيرة، راجع بالأساس إلى ارتفاع معدل الساكنة الحضرية، ولكن هذا التوسع في الحقيقة، وكما هو ملاحظ لم تصاحبه أية ثقافة حضرية، وإنما هو ترييف للمدينة وتشتيت لبنيتها ولخصوصيتها، وقد ساهم هذا التوسع في بروز فروقات مجالية من داخل مجال المدينة نفسها، أي أنها أضحت

مقسمة إلى نصفين، الضفة المتحضرة أي **(الشرقية)** والضفة المهمشة **(الغربية)**، ويفصل هذه الفروق واد بهت الذي يقطع المدينة على نصفين، والذي بدوره يعرف تلوث كبير في مياهه نتيجة غياب شركات لتطهير مياه الصرف الصحي، إضافة إلى ذلك فإن المدينة تعاني بشكل كبير من غياب فضاءات عمومية حقيقية، الشيء الذي يدفع الساكنة إلى قصد ضواحي المحلات التجارية وجعلها كفضاءات عمومية لتصريف القلق واليأس والترويح عن النفس، ثم أن السلوكات والممارسات الصادرة من طرف ساكني المدينة أو ساكني ضواحي المدينة، تعبر بشكل أو بآخر عن ثقافة بدوية من داخل الإطار الحضري للمدينة نتيجة التقارب الشديد بين المجالين الحضري والقروي.

ومن خلال هذا الطرح الإشكالي المتعدد الأبعاد، تهدف أسئلتنا القادمة لفهم أسباب هذه الإكراهات السوسيومجالية وتأثيرها على عملية التنمية الحضري والمجالية، ومنه فقد حاولنا صياغة الإشكالية التالية، المنبثقة من ملاحظاتنا العينية ومن اطلاعنا على مراجع ذات صلة بالموضوع. إذن:

-ما هي نوعية وطبيعة المشاكل والعراقيل التي تواجه المجال الحضري للمدينة "سيدي سليمان"؟

-وهل تواجه المدينة أية فوارق مجالية؟ وإلى ماذا يمكن أن نعزو هذه الفوارق؟

-ثم، كيف ساهمت التضاربات والصراعات السياسية في التأثير على عملية التنمية المحلية بالمدينة؟

-وهل هناك فعلا تفكير في شؤون المدينة من طرف الفاعل المباشر وغير المباشر أم أن هذا الأخير، ينظر إلى المجال الترابي من منطق برغماتي مصلحي يغيب فيه التدبير والتخطيط العقلاني للمجال؟

-وإلى أي حد استطاعت بنية المدينة "سيدي سليمان" استيعاب وإدماج أفرادها وأحيائها، في ظل ما تعرفه من تمدد وتطور في عدد سكانها وفي مجالها الترابي؟

3. فرضيات الدراسة:

1.3 الفرضية المركزية للدراسة:

-نرجح على أن الفاعل المباشر وغير المباشر، لم يواكب الدينامية السوسيومجالية التي عرفتها مدينة "سيدي سليمان"، مما نتج عنه فروقات مجالية حادة، تتجلى في الضفة الشرقية المتحضرة

والضفة الغربية المتخلفة. إن هذه التقابلات نابعة من الاختلال المجالي الذي يواجه المجال الحضري للمدينة، وقد ساهم هذا التأخر الحضري إلى طول الإنتظارات وتراكمها وعدم الاستجابة لمختلف الحاجيات والديناميات، ويمكن أن نعزو سبب هذا التأخر إلى ضعف أدوار الفاعل المحلي وإلى نظرته البرغماتية للمجال، ودفاعه عن مصالحه الذاتية والحزبية بدل المصلحة العامة، بحيث ساهمت هذه العوامل في عدم قدرة المدينة على استيعاب أفرادها، مما أدى إلى تطور عملية الهجرة الداخلية والخارجية، وتحولت المرافق التجارية؛ كالمقاهي وضواحي المحلات التجارية، والشوارع الرئيسية، إلى فضاءات عمومية وأمكنة للتنفس والتفاعل الاجتماعي بين أفراد الساكنة.

2.3 الفرضيات الفرعية للدراسة:

نرجح على أن التضاربات السياسية بالمدينة، عطلت من عملية التنمية المحلية للمدينة؛

– نفترض على أن المدينة لم تستطع إدماج أفرادها وأحيائها مما ولد لديها خلل مجالي حاد؛

4. مجتمع البحث:

تغطي هذه الدراسة كل من الساكنة المحلية للمدينة، والمنتخبون وكافة الفاعلين في أقسام التخطيط الحضري بالمدينة، سواء الجماعة الترابية "لسيدي سليمان"، وعمالة سيدي سليمان، ثم الوكالة الحضرية من خلال الأدوار والاختصاصات التي تناط بها هذه المؤسسات في مجال التعمير والبيئة والتنمية. وتعد المدينة مجالا خصبا لمساءلة البرامج والمشاريع المنجزة في هذا المجال سواء من طرف الدولة أو الجهات اللامركزية.

وقد كان اختيارنا لهؤلاء الفاعلين نظرا لإلمامهم بمخططات التهيئة والتصاميم الحضرية التي تدخل ضمن إعداد التراب بالمدينة، وأيضا بمعرفتهم واحتكاكهم وتدخلاتهم في المجال الترابي للمدينة "سيدي سليمان".

5. عينة الدراسة:

تم الاعتماد خلال هذه الدراسة على عينة متنوعة نظرا لخصوصية مجتمع البحث، وستشمل هذه العينة ثلاث مداخل أساسية محصورة فيما يلي:

مدخل الساكنة المحلية: ويضم أراء الساكنة حول وضعية المدينة، وتمثلاهم لأدوار الفاعل المباشر وغير المباشر، وحول أسباب التأخر الحضري؛

مدخل الفاعل المحلي المنتخب: ونهدف من خلاله إلى رصد مستوى قدرات الفاعل المحلي على قيادة قاطرة التنمية، وقدرته على استشراف مستقبل المدينة عبر استنطاق برامج عمل الجماعة الترابية "سيدي سليمان" (Plan d'action Commune)؛

مدخل الفاعل الإداري (أقسام التخطيط الحضري)**:** ونهدف انطلاقا من هذا المدخل إلى رصد وضعية المدينة حضريا، وآليات التفكير والتخطيط والتدخل الحضري المعتمدة، ثم طبيعة المقاربة والمبادئ المسلم بها للتدخل في المجال؛

6. الأداة المعتمدة في الدراسة:

تم الاعتماد خلال هذه الدراسة على أداة الاستمارة، وبالتحديد على الاستمارة الإلكترونية، وكذا على أداة الملاحظة، نظرا إلى عدة ضوابط علمية تحكمنا، منها أننا بصدد البحث عن معطيات كمية وكيفية في نفس الآن، تهم الأرقام وما هو ملاحظ ومعاش بالمدينة. إن هذه الأدوات مكنتنا من مساءلة أدوار الفاعل المباشر وغير المباشر بهذا المجال الترابي، والتعرف على الديناميات السوسيومجالية التي عرفها مجال المدينة، وعلى الممارسات المنتشرة بالفضاء العمومي، إضافة إلى رصد أشكال وطبيعة المورفولوجيا الحضرية للمدينة، للكشف أولا عن التوسع الحضري الكائن، ورصد الثقافة المحلية والممارسات اليومية وعلاقتها بنمط التنظيم.

إن الأدوات المستعملة خلال البحث، تبحث في ثلاث مداخل أساسية **(مدخل الساكنة المحلية/ مدخل الفاعل المحلي المنتخب/ المدخل الإداري)**، وقد خصصنا ثلاث أنواع من الاستمارات العادية لكل استمارة أسئلتها الخاصة حسب نوع الفئة المدروسة، وقد حرصنا كل الحرص على أن تجيب هاته الاستمارات على فرضيات بحثنا، وقد تم اختيار تقنية الاستمارة الإلكترونية لكي نعطي للمبحوث حرية الإجابة، ونظرا لمميزاتها التالية: **(عدم مضيعة الوقت، عدم ضياع المال والجهد، تجنب المبحوثين من الوقوع فيما يسمى حب الذات، إعطاء حرية للمبحوثين للتعبير عن واقعهم)**. ثم نظرا للظروف الطارئة التي تعرفها بلادنا جراء فيروس كرونا المستجد **(Covid-19)**، بحيث حرصنا كل الحرص على اعتماد وسائل وأدوات الحماية تجنبا من الخطر المحدق بنا كباحثين يتفاعلون باستمرار مع الميدان.

المحور الثاني: الجانب النظري والميداني للدراسة:

من خلال تحليل البيانات المحصل عليها خلال فترة العمل الميداني، اتضح لنا أنها استطاعت أن تجيب على الفرضيات السابقة للدراسة، خاصة أن المجال المدروس هو مجال

خصب، بمعنى أنه مجال قابل للدراسة العلمية الشمولية، وذلك كون أن البنيات الحضرية الصغرى بالمغرب عبارة عن مجالات تعرف ديناميات مجتمعية ومجالية قوية، وتدبير إداري ضعيف ومنحط. إن حركة التمدين كما وضحنا ذلك في مقدمتنا، أنها لم تأت وفق حاجة أملتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، وإنما جاءت وفق تدخل أجنبي، الذي عمل على إنشاء العديد من المراكز الحضرية بمختلف تراب المملكة خلال القرن العشرين. وذلك هو حال مدينة "سيدي سليمان" كونها مدينة بزغت وفق حاجة أملتها ظروف استعمارية محضة، باعتبارها جسر عبور للمنتجات الفلاحية. (برنامج عمل الجماعة الترابية سيدي سليمان، ص 16)

إن سبب نشأة هذه المدينة لا يؤكد أن المدينة هي بنت الحضارة الغربية، بل أن المدينة هي في الأصل بنت الحضارة العربية العريقة، وهذه الخلاصة وصل إليها العديد من المتخصصين في الشأن التاريخي والأنثروبولوجي، فأغلب المدن القديمة هي مدن عربية بالدرجة الأولى، بحيث تعتبر كل من (العراق، الأردن، سوريا، فلسطين)، المناطق الأولى التي بزغت فيها الحضارة المدينية، لأنها تتواجد في منطقة الهلال الخصيب، لكن العديد من هذه المدن لم تستمر نظرا لظروف طبيعية، واجتماعية، واقتصادية وسياسية ودينية. (الحسيني ، 1981، ص 11)

1.1. المورفولوجيا الاجتماعية والفيزيولوجيا الاجتماعية بمجال البنيات الحضرية الصغرى:

سلطت هذه الدراسة الضوء على المدن الصغرى بالمغرب، لما لها من أهمية باعتبارها جزء من المنظومة الحضرية والتنموية، وقد اعتمدنا ضمن هذه الدراسة على مقاربة شمولية، نسعى من خلالها إلى تشخيص واقع البنيات الحضرية الصغرى. إن دراسة الواقع الحضري في هذه المدن من خلال العلاقات القائمة بين الشكل والمضمون فيها، لا يستدعي بالضرورة الاعتماد على مناهج وتقنيات محددة، ولا اعتماد نظريات سوسيولوجيا مسبقة، ولكن تعتمد أساسا على القدرات الفكرية والإبداعية للباحث، ذلك أن الواقع المرئي والحياة اليومية هي المختبر الذي منه ينبغي أن نستقي تحليلاتنا وإليه ينبغي أن نعود. (المالكي، 2016، ص 36).

بالرغم من أن الواقع المجتمعي حسب مدرسة شيكاغو هو المختبر الحقيقي للدراسات الاجتماعية، إلا أننا اعتمدنا آليات منهجية للتعامل معه، خاصة في هذه الظرفية التي تعرفها بلادنا جراء « **Covid-19**» ، ففي هذه الظرفية حاولنا الاعتماد على منهجية توظيف كل المعارف والتقنيات الحديثة والفنية والإبداعية من أجل الاشتغال على هذا الموضوع الحي، وذلك

بالتركيز على عنصرين أساسيين، (المورفولوجيا الاجتماعية والفيزيولوجيا الاجتماعية)، وحسب (إميل دوركهايم)، فإن المورفولوجيا الاجتماعية تعني دراسة المجتمع باعتباره ظاهرة مادية، أي دراسة الشكل المادي للمجتمعات من حيث عدد الأفراد وكيفية انتشارهم وشكل سكنهم والهجرات والمهن، أما الفيزياء الاجتماعية فهي تهتم بدراسة المجتمع باعتباره ظاهرة روحية أي دراسة بنيته المتحركة والمتجلية في أفعال الناس وتمتلاثهم ووعيهم الجمعي. (Durkhiem, 1970, p. 153)

إن السؤال الذي قادنا في هذه الدراسة هو البحث والغوص في مدى مصاحبة الكثافة المادية بالمدينة سيدي سليمان، للكثافة الروحية بلغة الرائد السوسيولوجي (إميل دوركهايم)، أو بلغتنا البحثية، **هل صاحبت الدينامية السوسيو-مجالية ثقافة حضرية تعبر عن سماتها من خلال الفضاءات العمومية المكونة للمدينة، وذلك في ظل التدبير المحلي، الذي ينهجه جل الفاعلين المباشرين وغير المباشرين بهذا المجال الترابي؟**

من بين المفاهيم التي اعتمدتها هذه الدراسة لأجل فهم وتحليل الواقع الاجتماعي (المدينة، الاندماج، الثقافة، التحضر، الفاعل المحلي، التنمية)، كل هذه المفاهيم هي علمية، لكن المفهوم كما يعبر عن ذلك المفكر المغربي، عبد الله العروي الذي يقول: " إن وضوح المفاهيم المستعملة لا يوصل بالضرورة إلى إدراك الواقع، وإنما على الأقل تخلصنا من طرح التساؤلات الواهية أو الزائفة." (العروي، 1993، ص 129). إن المدينة "سيدي سليمان"، باعتبارها إحدى المدن الصغرى بالمغرب التي لقيت اعترافا إداريا منذ سنة 1970، وفق قانون المصادقة على المدار الحضري الصادر بالجريدة الرسمية رقم 3018 وبمرسوم رقم 05.76.2 بتاريخ 17 ذي القعدة 1395، الموافق لـ 12 نونبر 1976، فإن المدينة "سيدي سليمان"، ووفق المعايير العلمية لقياس مدى تحضر المدينة، يتبين أنها مدينة شبه حضرية، لكونها لا زالت تعاني من قلة في البنيات والتجهيزات الحضرية، ثم أن الوسط الذي تقع فيه المدينة يجعلها مهددة بتأثيرات قروية قوية جدا، بالإضافة إلى أن نمط التنظيم لا زال تجزيئا؛ بمعنى أن اتجاه البوادي للتدفق في اتجاه المدن بالشكل العام والشامل كما في عالمنا المتحضر، ليس إلا استمرار لنفس الحركة، وهي حركة ليست بالجديدة، إن الوثيرة المستمرة والسريعة لهذه الحركة تبرهن على أنه بدلا من اعتبارها ظاهرة مرضية، فإنها على العكس من ذلك هي ظاهرة مستمدة وناتجة من طبيعة الأنواع الاجتماعية العليا. (المالكي، 2016، ص 20).

يلعب الوسط القروي المحيط بمجال المدينة "سيدي سليمان"، دور كبير في التأثير على البنية الحضرية للمجال المدروس، إن المدينة بالنسبة للذين يقطنون بالمجالات القروية تعني لهم الكمال والنموذج الأعلى، الشيء الذي ينعكس على البنية الحضرية، كون أن آهل القرى ينكبون على المدينة باستمرار بشكل يومي، الشيء الذي ينعكس على الفضاءات العمومية الهشة والضعيفة من حيث العدد والمساحة، فضعف هذه الأخيرة جعل من أفرادها تتردد بشكل كبير وموهل على المقاهي، بالنسبة للذكور، بينما نجد أن المرأة مقصية من الفضاء العمومي؛ الشيء الذي جعلنا نطرح التساؤل التالي؛ **ما مكانة المرأة بالفضاء العمومي بمجال المدينة ؟** ويعود بنا هذا التساؤل إلى رؤية **(حنا أرندت)** للفضاء العمومي، التي تؤكد أنه لا توجد حرية خارج هذا الغياب للفضاء العمومي، مادامت الحرية هي أساس هذا الفضاء، بما هو فضاء مشترك يتحقق فيه الالتقاء والإجماع والحرية بواسطة القول والفعل، بمعنى أن الفضاء العمومي هو شرط إمكان الحرية، ولعل ذلك ما كانت تعكسه ساحة «**Agora**»، عند اليونان كمركز للقرار وممارسة السلطة السياسية المباشرة. (سرير، ديسمبر 2019، ص 244)

إن ثقافة أهل البادية أقوى بكثير من الثقافة الحضرية بالمدينة، ذلك أن المدينة تعرف توسعا عمرانيا قويا، يجعلها تلتهم كل مركز قروي قريب منها، ويحظى هذا القطب القروي بشرعية إدارية، فكلما توسعت المدينة كلما فقد الجانب الحضري تماسكه، الشيء الذي يجعلنا نقول على أن **التخطيط الإداري بالمدينة لا ينسجم مع التخطيط المجالي** بالمجال المدروس، بالإضافة إلى أنه لم يتم مواكبة الدينامية السوسيومجالية من طرف الفاعلين المباشرين وغير المباشرين، فالثقافة البدوية بمعناها الإثنوغرافي الواسع، أثرت بشكل كبير على بنية المدينة، لأن المدينة سيدي سليمان، هي في الحقيقية مزيج بين ثقافات عدة، بسبب عملية الهجرة التي عرفتها المدينة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وبسبب التقارب الشديد بينها وبين الأوساط القروية.

إن البحث في الجانب المورفولوجي للمدينة، يعود بنا إلى المقاربة السوسيولوجية **(لموريس هالبواخ)** أو **(هالباكس)**، «**MAURICE HAWLBACHS** »، الذي تحدث عن المورفولوجيا الحضرية بحيث اختلف مع أستاذه (إميل دوركهايم) في تصوره لمعنى المفهوم، لكونه أعطى لهذا المفهوم أبعاد أكثر تدقيقا، بحيث يعتبر هالباكس المورفولوجية الاجتماعية بأنها المظهر الخارجي للأشياء المعدنية وتنظيم الطبقات الجيولوجية وأشكال النباتات والكائنات الحية، وبنية الأعضاء

والأنسجة، هذا في مجال العلوم الطبيعية، أما في مجال العلوم الاجتماعية عند موريس، فهي: (شكل توزيع السكن على مساحة الأرض، بنية جماعة سكنية..)، تتمركز المنازل ذات العلو المرتفع بالمجال المدروس بالضفة الشرقية في حين أنها ضعيفة بالضفة الغربية، وذلك بسبب غياب تجزيئات ذات مساحة مناسبة، مما انعكس على الجانب المورفولوجي للمدينة، فالمدينة تعاني من قلة الوعاء العقاري، بسبب أنها محصورة بين أراضي فلاحية ذات مساحة كبرى، بينما تتمكن المدينة من الانفلات والتوسع في اتجاه الأراضي ذات المساحة الصغرى، وقد توصلنا إلى هذا الاستنتاج بعد تحليل الخريطة التي أنجزتها عن المدينة "سيدي سليمان" **(أنظر الخريطة أسفله)**

الخريطة رقم 1: الأراضي الفلاحية المحيطة بمجال المدينة سيدي سليمان، سنة 2005.

إن هذا الأمر انعكس على الجانب الشكلي للمدينة، فالأحياء بالضفة الشرقية تعرف تنظيما متميزا، بسبب انتشار تجزيئات حضرية، بينما تعرف الضفة الغربية للمدينة قلة في عدد التجزيئات

وانتشار أراضي الشياع (1)، إن هذه التفاوتات المرفولوجية ولد ما يسمى بالخلل المجالي أي ما قمت بتسميته سابقا «**L'anomie Spatiales**».

إن قياس مستوى اندماج أحياء الضفة الغربية في البنية الحضرية، يظهر أنه ضعيف جدا، نظرا لعدم توفر هذه الأحياء على البنيات التحتية القوية « **L'infraStructure**»، الشيء الذي يجعلها مهددة بأخطار طبيعية، فالمدينة وبحكم الموقع الاستراتيجي الذي تحتله، يجعلها مهددة بأخطار طبيعية؛ من بين هذه الأخطار نجد الفيضانات التي ضربت المدينة في السنوات التالية؛ (1975، 1996، 2005، 2009، 2010)، ومنه نفتح باب للتساؤل ضمن تخصص سوسيولوجيا المخاطر، هل مدينة سيدي سليمان قادرة على مجابهة الأخطار الطبيعية المحدقة بها من الناحية البيئية، الصحية، الطبيعية؟. إن تحليل بعض أسماء أحياء الضفة الغربية التي تحمل اسم **"دوار"** أو **"أولاد"**، (مثلا: دوار جديد، دوار الوركة، أولاد موسى بن حسين، أولاد الغازي، أولاد مالك...الخ)، تبين أنها كانت تابعة لمراكز قروية، لكن الدينامية المجالية التي عرفتها المدينة طيلة القرن الماضي (القرن 20)، ساهمت في دمج مناطق قروية قريبة من المدينة، وأدت إلى نشوء أحياء صفيحية للأسباب التالية: ضعف التدبير، ارتفاع عملية الهجرة، انتشار أراضي الشياع، غياب المراقبة والضبط الحقيقي للمجال. (الصحراوي، 1996 -1997، ص17)

2.1. وضعية الفضاء العمومي بمجال البنيات الحضرية الصغرى:

تعتبر الفضاءات العمومية اليوم، هي وجه المدينة، وقد توقفنا في هذه الدراسة على الأماكن التي أصبحت تلعب نفس أدوار الفضاء العمومي، حيث نجد أن وظيفة المقهى بالمجال المدروس، تغيرت من مكان للتفاعل والنقاش الفكري والثقافي والسياسي، إلى مكانة أشبه بالفضاء العمومي لكنه مؤدى عنه، بحيث أصبحت مكان للترويح عن النفس بالنسبة للرجال في غالب الأمر، وقد أدت وضعية قلة الفضاءات العمومية إلى ازدهار المقاهي بمجال المدينة سيدي سليمان، فعدد المقاهي وصل حسب ما تم إدراجه في منوغرافية المدينة، إلى 153 مقهى بينما الفضاءات العمومي هي شبه غائبة، أي لا تتعدى فضائين، وبالرغم من غياب الفضاءات العمومية إلا أن

[1] : يحيل **مصطلح أراضي الشياع:** على أنها أراضي كانت في السابق مملوكة لأحد الأفراد، الذي توفي وترك عدد كبير من ذوي الإرث، يقومون هؤلاء ببيع أراضيهم بالتقسيط لأجل الربح، دون أن يقوموا بإنشاء تجزيئات عمرانية، الشيء الذي يخلف أحياء هامشية وسوء التنظيم السكني.

الساكنة تنتج لنفسها أماكن جماعية بهدف الترويح عن النفس، وذلك كون أن الجماعة « **Communauté**» بمفهومها العام لا تشكل علاقات اجتماعية بسيطة، وإنما تشكل علاقات معقدة تحمل مشاعر ومواقف متنافرة، (ر. بودون و ف.بوريلو، 1986، ص 250)، الشيء الذي أدى إلى قصد ضواحي المحلات التجارية الكبرى، كأمكنة تلعب دور الفضاء العمومي بالمدينة "سيدي سليمان". إن هذه الخلاصة هي نفسها التي توصلت إليها إحدى الدراسات السابقة حول نفس المجال، (دراسة عبد الرحيم مشروح، بعنوان؛ الفضاء العمومي الحضري بين تراجع المساحة واحتلال الباعة "دراسة رصدية لفوضى الفضاءات العمومية بمدينة سيدي سليمان)، التي تقول أنه كلما تراجعت الفضاءات العمومية عن لعب أدوارها المركزية في الاجتماع الحضري، كلما كانت عاملا مساعدا في بروز الفوضى.

ويمكن القول أيضا أن المدينة "سيدي سليمان" تعرف تحضرا كميا دون أن يصاحب ذلك تحضرا كيفي، وهنا نتقاطع مع المفكر المغربي عبد الرحمان المالكي من خلال دراسته الثقافة والمجال، الذي يقول على أن التحضر الكمي يصاحبه تحضر كيفي بالضرورة [2]، وهذه المعادلة لا تنطبق على مجالنا المدروس، كون أنه يعرف توسع عمراني باتجاه البوادي القروية، التي تفرض على الجانب الإداري الاعتراف بشرعيته، الشيء الذي يجعل كل الحركيات البدوية تتجه نحو المدينة، والخطير في الأمر أن البرامج التنموية بهذا المجال ضعيفة جدا، إن لم نقل منعدمة.

إن المدينة اليوم توصف على أنها فسيفساء من تفاعلات عدة، اجتماعية، عرقية، ثقافية، ولغوية، متباينة، تتكون من أفراد لا يتعارفون مع بعضهم البعض؛ بمعنى أن المدينة مبنية على الاختلاف. (رشيق، خريف 2016، ص 8) إن هذا الأمر لا ينطبق على المدن الصغرى بالمغرب، كون أن الكثافة الحضرية ضعيفة بها، لكننا سجلنا من خلال نتائج شبكات الملاحظة على أن الضفة الشرقية للمدينة تعرف فردانية على مستوى العلاقات الاجتماعية، بينما نجد

[2] : عالج الباحث عبد الرحمان المالكي في دراسته الثقافة والمجال، إشكالية العلاقة بين الثقافة والمجال، أي مسارات الانتقال من التحضر الكمي إلى التحضر الكيفي، انطلاقا من فرضية مركزية مؤداها أن التحضر الكمي الذي تعرفه المدينة المغربية الحديثة بفعل الهجرة القروية (فاس نموذجا)، يتحول تدريجيا إلى تحضر كيفي تختفي فيه الفوارق القروية / الحضرية.

العكس في الضفة الغربية للمدينة، التي لا زالت تحتفظ بقوة العلاقات الاجتماعية، نظرا لسيطرة ثقافة بدوية داخلها.

3.1. تأثير العوامل السياسية والبنيوية على تنمية البنيات الحضرية الصغرى:

إن تحليل المدينة "سيدي سليمان"، يقودنا بالدرجة الأولى، إلى قياس مستوى الانتماء السياسي لأفراد المدينة، بحيث سجلنا على أن هناك ضعف في الانتماء السياسي لأفرادها، بالإضافة إلى ذلك تعرف المدن الصغرى قلة في فرص الشغل مما يجعل أفراد المدينة تمتهن أعمال غير مهيكلة على سبيل المثال الباعة المتجولون، إن هذا الأمر قادنا إلى البحث في الجوانب السياسية لما لها من أدوار في تدبير شؤون المدينة، ولعل ذلك ما توصل إليه **Max** « **Weber**، الذي اعتبر المدينة كيان سياسي يسعى لضبط وتسيير شؤون المدينة، وفق نمط معين من التنظيم، لذلك حرصنا على استنطاق مختلف التنظيمات الإدارية المتواجدة بهذا المجال. إن العودة إلى الفرضية السببية في الدراسة، يتبين أن العوامل السياسية لعبت دور كبير في تعطيل عملية التنمية بهذا المجال، نظرا إلى انتشار البرغماتية السياسية، والمصالح الذاتية، مما أنفى المصلحة العامة بمجال المدينة، وذلك بسبب الاستعمال العشوائي لأدوات التنظيم الحديث من طرف أعضاء المجالس الجماعية، أي أنه لا يتم تسخير أدوات التنظيم لخدمة التنمية، وإنما يتم تسخيرها لخدمة المصالح الذاتية والحزبية، مما ينتج عن هذا الاستعمال ضعف الحكامة، وعدم الاستجابة لمختلف حاجيات الساكنة.

من بين الاستعمالات العشوائية لأدوات التنظيم، نجد أداة المعارضة التي نص عليها القانون التنظيمي للجماعات الترابية 113.14، حسب المادة (27)، فاستعمال هذه الأداة يسوده نوع من التحريف، وذلك كونها أداة لعرقلة أي تنمية حقيقية بهذا المجال، بسبب العقليات المنتشرة بالمجلس الجماعي، إن هذه العقليات المتحجرة لا تقف فقط في وجه التنمية، وإنما تقف أمام كل طرف يهدف لخدمة التنمية، حتى لا يظهر الطرف الأخر أفضل ويكسب ثقة المواطنين، ومن مميزات هذه العقليات الركوب على الأحداث التنموية من أجل الفوز في الانتخابات. هذا الأمر جعلنا نعود إلى تحديد مفهوم الفاعل وعلاقته بالتنظيم، إن الفعل الذي يقوم به الفاعلون في الحقيقة هو الذي يعرفهم ويحصرهم في دائرة معينة؛ بمعنى أن الفعل يحدد الفاعل، فلا يمكن أن تكون أفعال دون فاعلين، والفاعل يكون إما فردا أو مجموعة من الأفراد، من هذا المنطلق نستحضر تحليل

(مشيل كروزي) للفاعل في كتابه **(الفاعل والنسق L'acteur et le système)**، بحيث يعتبر هذا الأخير الفاعل، ويقول هو ذلك الفرد الذي له القدرة على التدخل والمشاركة في مشكلة ما؛ أخذ قرارات أو سلوكيات أو ممارسات، أي أنه مرتبط أو معني بها انطلاقا من رهانات يكتشفها ويتبناها، وذلك لأن أي فاعل عنده شكل ما من أشكال النفوذ أو التأثير يستطيع به تحريك أو استعمال موارد ضائعة في التنظيم، وعلى كل فإنه إذا كانت القضية أو الرهان ضعيف عند الفاعل، فإن الفاعل لا يكون له تحرك كبير ولا أهداف كبيرة، أو أن الأهداف غير مهمة عنده، وبالعكس إذا كانت الرهانات مهمة أو جماعية يكون الفاعل حينئذ يعمل لصالح الجماعة، (غدويني، 2018)، ويمكن القول من خلال هذا التحليل الذي قدمه (مشيل كروزيه) من منظور سوسيولوجيا التنظيمات أن الموقع الذي يحتله الفاعل جعله يعبر عن نفسه، بحيث عبر جل المبحوثين على أن المجلس الجماعي لم يستطع تحقيق تنمية على مستوى تراب الجماعة نظرا لضعف أدوار المجلس الجماعي وأن الرهان التنموي غائب في منظورهم الذاتي. وهنا نصل إلى اتفاق بين ما توصلنا إليه وما جاء في الدراسات السابقة حول الموضوع، بحيث يقول عبد الرحمان رشيق في هذا الصدد: إن الرابط الاجتماعي ليس (بهم) لدى الفاعلين والمسؤولين السياسيين، وبالخصوص أولئك الذين يدبرون قطاع السكنى والتعمير، وكذلك نفس الأمر ينطبق على الوسطاء العقاريين والمهندسين والمعماريين، (رشيق، خريف 2016، ص 9) إن غياب (الهم) التنموي والاجتماعي لدى الفاعل المحلي (المباشر وغير المباشر)، أدى إلى ضعف ثقة الساكنة المحلية بالفاعلين السياسيين بالمدينة.

4.1. معيقات فشل التنمية المحلية بالبنيات الحضرية الصغرى:

لقد بينت مخرجات الدراسة على فشل التنمية المحلية بالمدينة "سيدي سليمان"، وذلك نتيجة معوقات سياسية، وضعف أدوار الفاعلين السياسيين بالمجالس الجماعية، وقد بينت القراءة السوسيولوجية لبرنامج عمل الجماعة للفترة الانتدابية 2017-2021 أن هناك ضعف في تشخيص مختلف الحاجيات المحلية، فضلا عن ذلك فإن المشاريع المبرمجة لا تخدم إلا الجوانب الشكلية للمدينة، والتي عجزت الجماعة على تحسينها، إن هذا الأمر يعود بنا إلى معرفة التدبير الجماعي، بحيث استنتجنا خلال مسار الدراسة على أن الجماعة عجزت عن تدبير العديد من القطاعات مما يجعلها تتخذ التدبير المفوض مع الشركات الخاصة كحل للمشاكل المطروحة،

ورغم أن القانون منحها هذه الامتيازات، إلا أن بعض الجماعات الترابية تبالغ في اعتماده كآلية للتدبير المحلي، قس على ذلك فإن قياس مستوى إشراك الجماعة للساكنة المحلية يظل منعدما كما عبر عن ذلك جل المبحوثين، ثم أن برنامج عمل الجماعة لا يرقى إلى مستوى تطلعات وآمال وانتظارات المواطنين، إن هذا الاستنتاج هو نفسه، الذي توصل إليه الطالب الباحث **(كريم ديبوش)**، من خلال دراسته المعنونة؛ **(بالدينامية المجالية وعلاقتها بالتنمية)**، التي قام بها على مستوى الجماعة الترابية لمدينة وزان سنة 2019/2020، بحيث أكد على أن البرنامج الجماعي يعاني من قصور في التشخيص المحلي، بمعنى أن هناك ارتجالية في إنجاز هذه البرامج، وأنه لا يلامس بالشكل الدقيق المشاكل الحقيقية، ويبقى حبيس تصورات تقنيين مكاتب دراسات، ولا يتم إشراك كافة الفاعلين في مجال المدينة، مما ينعكس سلبا على عملية التنمية بالمدينة. (ديبوش، 2019) . ولا نقف فقط عند هذا الحد، كون أن الدراسة التي أعدها الباحث تخالف مجالنا المدروس (– وزان –)، نظرا لاختلاف الخصوصيات المحلية، فلكل مدينة تركيبتها السياسية والاجتماعية والثقافية والمجالية، لذلك حرصت على استنطاق الدراسة التي أعدها الطالب الباحث (عبد الرحيم المشروح) بعنوان؛ (الفضاء العمومي الحضري بين تراجع المساحة واحتلال الباعة، دراسة رصدية لفوضى الفضاءات العمومية بمدينة سيدي سليمان – المغرب)، ونتقاطع مع هذه الدراسة في العديد من النقاط والاستنتاجات، التي تقول على أن الفضاءات العمومية تراجعت عن لعب أدوارها المركزية وأصبحت تعرف نوعا من الفوضى غير مقننة، فقد خلص الباحث على أن هناك علاقة ارتباط بين الوضعية السوسيو– ثقافية للفاعلين في المجال **(الفراشة)**، وإنتاج الفوضى في المدينة، إذ أن محدد سن الفاعل جاء لكي يؤكد على أن هناك ارتباط بينه وبين مكان العمل. ويعد أيضا تدني المستوى التعليمي متغير أساسي في هذه الفوضى في الفضاء العمومي، وأن أغلب الباعة المتجولون كانوا ضحية الهدر المدرسي ولم تصل نسبة الذين بلغوا المستوى التعليمي إلا (1%)، كما بينت ذلك النتائج. وقد اتضح أيضا أن الفضاءات العمومية تشهد فوضى ذلك أن (90 %)، من المستجوبين، قد عبروا على ذلك من خلال أقوالهم، بحيث أن أغلبهم غير راضيين عن واقع الفضاء العمومي، وكذلك لم يتم إشراكهم في بناء تصور تصميم التهيئة بالمدينة، وقد تم تسجيل نسبة (66 %)، في المائة من يعتبر الفضاء العمومي لممارسة التجارة، وهذا راجع بالأساس إلى قلة التشغيل وفرص شغل بالمدينة. (مشروح، 2019–2020، ص 177)

تقودنا مختلف الاستنتاجات السابقة إلى تحليل بنية المجلس الجماعي، وقد وضحنا من خلال الجدول رقم (9) من الدراسة، على أن الجوانب الاثنية المنتشرة بالمجال السياسي تتحكم في تنمية المدينة، ثم أن المجلس الجماعي تغيب فيه فئة الشباب، مما يعنى أن هناك ضعف كبير في انخراط الشباب في العمل السياسي، وهذا يزيد من تأكيد سيطرة العقليات القديمة. إن الانتخابات بالمغرب لا تفرز لنا سياسيين حقيقيين، وإنما تفرز لنا منتخبين اثنين، دورهم الأول خدمة مصالحهم الذاتية، ثم الحزبية، ثم العامة بالدرجة الأخيرة. إن التنمية المحلية لا يمكن أن تتحقق اليوم ما دامت مرتبطة بما هو سياسي فقط، بل على الدولة الحديثة أن تفكر من منظور مغاير ومحلي، منافي لتقليد الغرب في تركيبته السياسية والديمقراطية، لأننا اليوم لا زلنا بعيدين عن الديمقراطية الحقيقية، وأن الطريقة التي نسعى بها إلى تكريس وتنزيل الديمقراطية يتم تحريفها من سكتها الصحيحة.

إن ضعف أدوار المجالس المتعاقبة على مجال المدينة سيدي سليمان أدى إلى تراكم حاجيات الساكنة المحلية، وبالرغم من أن دستور المملكة المغربية لسنة 2011 رسخ لقيم الديمقراطية وضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة إلا أن الوضع لا زال على متأزم، وبالرغم من دخول الهيكل التنظيمي الإداري المتمثل في عمالة سيدي سليمان سنة (2010)، الذي بدوره ساهم في زعزعة البنيات العقارية بمجال المدينة، منها ارتفاع ثمن العقار، ذلك أن المدينة سابقا كانت تدبر شؤونها من طرف الجماعة الترابية بشكل مباشر، وبحلول الهيكل التنظيمي اللاممركز بالمدينة، لا زالت المدينة تفتقر إلى الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة، بالرغم من قرب الجهات الوصية. فإن المدينة تعرف ركود وثبات أي تعطل التنمية بهذا المجال، كونها لا تشهد أي تغييرات إيجابية ولعل ذلك ما عبرت عنه عينة البحث، ويعود هذا الأمر إلى ضعف التخطيط واستشراف المستقبل لدى هذه التنظيمات، الشيء الذي جعل من المدينة مجرد ملجأ سكني، تغيب فيه كل شروط الحياة.

ومن سمات ضعف الحكامة الترابية بهذا المجال، ما يلي؛

–ضعف تفعيل وثائق التعمير مما ينعكس على البنية المجالية للمدينة؛

–ضعف انسجام أعضاء المجالس الجماعية، الشيء الذي انعكس بشكل كبير على التدبير الحضري للمدينة؛

–طريقة إنجاز تصميم التهيئة انعكس على واقع المدينة خاصة أن إنجاز هذا التصميم اعتمد على مخطط توجيه التهيئة العمرانية السابق لسنة 2003، بينما كان يجب أن يعتمد على المخطط توجيه التهيئة العمرانية الجديد؛

–ليس هناك انسجام بين توسع المدينة ومختلف التصاميم الحضرية حول المدينة "سيدي سليمان"؛

–سيطرة العوامل الإثنية على المجال السياسي بالإقليم؛

–ضعف التخطيط، والتدبير، والتقييم لدى الفاعلين المباشرين وغير المباشرين؛(...)

إن هذه الأعطاب أحالت دون تدبير ثقافي ومجالي سليم للمدينة، فعدم مصاحبة الدينامية المجالية والمجتمعية التي عرفها هذا المجال أدى إلى قتل مواهب كثيرة بالمدينة، لا في المجالات الرياضية والثقافية والفنية والعلمية، ولم تكتفي بإضعاف المجتمع فقط، بل تجاوزت ذلك إلى ما هو معماري، فالتطور العمراني الحاصل بالمدينة لا يشهد مواكبة حقيقية، ثم أن أشكاله تغيب فيها كل سمات الثقافة الحضارية المغربية، أي أن السكن أصبح مجرد صناديق وعلب إسمنتية تغيب فيها الروح الاجتماعية والثقافية. إن العمران الاستعجالي كما يصفه الباحث عبد الرحمان رشيق، لم يؤدي دورا فعالا لا في تصميم المدن ولا في صيرورة التمدن، ولا في توجيه فعلي وعقلاني لحركة التمدن، إنها مغلوبة على أمرها أمام الدينامية الداخلية للمدن. (رشيق، خريف 2016، ص 17)

لقد عرفت المدينة "سيدي سليمان" توسع حضري كبير ومهم، ولعل ذلك ما تعبر عنه كل من الخريطة رقم (2، 3، 4) من الدراسة، التي تبين التطور الحضري لمجال المدينة سيدي سليمان، من سنة 1954، إلى سنة 2000.

خريطة 2: التطور السوسيو–مجالي للمدينة: (المناطق الحضرية بالمدينة في سنة 1954)

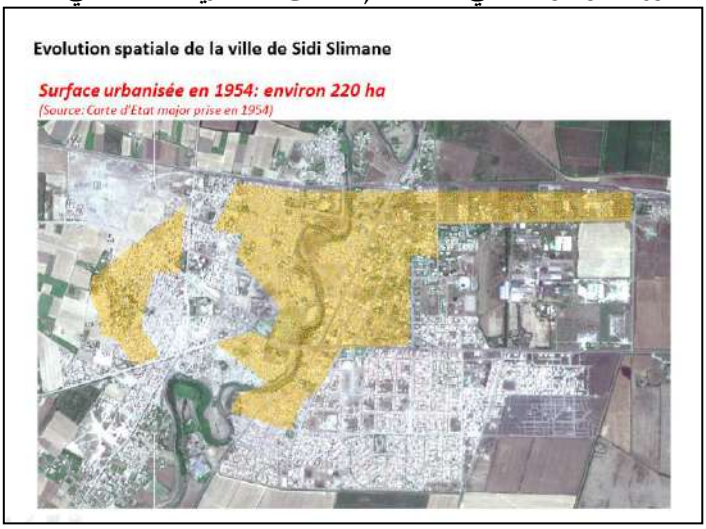

Source ; Agence Urbaine de Kenitra sidi Kacem, Exposé 2011, Scénarii d'extention urbaine de sidi Slimane.

خريطة 3: التطور السوسيو–مجالي للمدينة: (المناطق الحضرية بالمدينة سنة 1973)

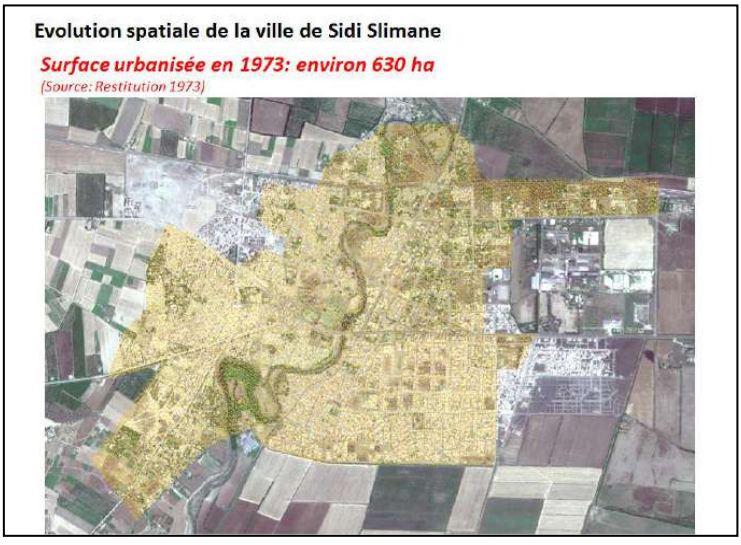

Source ; Agence Urbaine de Kenitra sidi Kacem, Exposé 2011, Scénarii d'extention urbaine de sidi Slimane.

خريطة 4: التطور ا لسوسيومجالي للمدينة: (المناطق الحضرية بالمدينة سنة 2000)

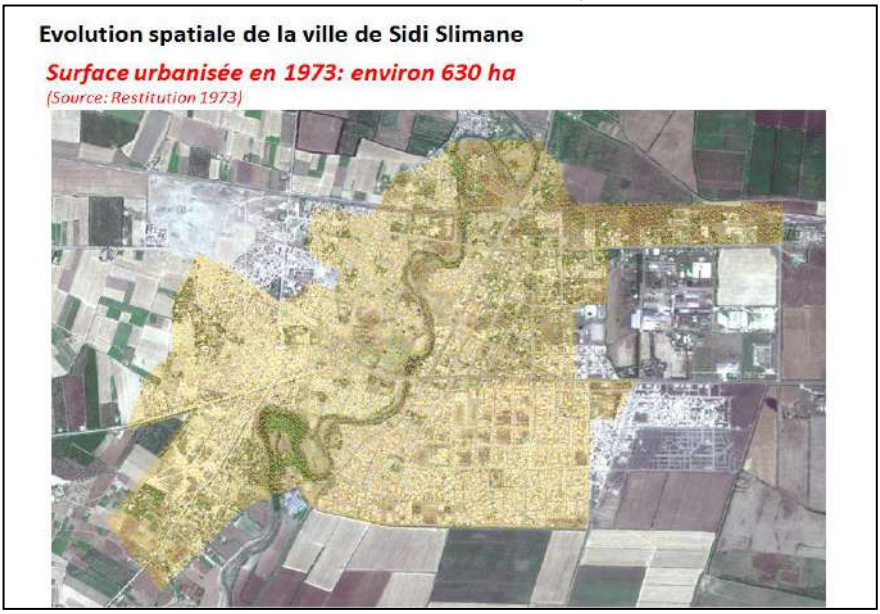

Source ; Agence Urbaine de Kenitra sidi Kacem, Exposé 2011, Scénarii d'extention urbaine de sidi Slimane.

إن تحليل هذا التوسع الحضري يظهر أنه غير منظم، وغير متحكم فيه، فقد تسببت أراضي الشياع في حالة من الفوضى وعدم انتظام المساكن والأحياء، الذي بدوره يتمثل لنا اليوم على شكل فوضى مجالية أنفت الجمالية المرفولوجية للمدينة، ومع ذلك فإن الجماعة الترابية اليوم لم تقم حسب قول فئة المبحوثين بإنجاز قرار التصفيف الذي يحدد لنا الطرقات، والأزقة، من أجل تنظيم بعض الأحياء السكنية بالضفة الغربية. إن تنوع البنيات العقارية بالمدينة لعبت دور هاما في ضعف تحضر المدينة سيدي سليمان. فكلما توسعت المدينة كلما فقد الجانب الحضري تماسكه، ذلك أن المدينة تدمج مناطق قروية قريبة منها، وهذا الدمج غير مرتبط بما هو مجالي فقط، ولكن يفوق ذلك إلى أن يصبح دمج إداري، وهنا تزداد حدة المشاكل وتؤدي بساكنة القرى إلى توافدهم على المدينة باستمرار، مما يجعل الثقافة القروية تنتقل تدريجيا إلى الثقافة الحضرية، ويحدث في نهاية المطاف نوع من المزج بين ما هو ثقافي قروي وحضري، وهذا هو واقع المدينة "سيدي سليمان"، الشيء الذي يجعلنا نقول أن البنيات الحضرية اختلطت بالبنيات القروية بهذا المجال.

ويمكن إجمال مختلف الإكراهات والمعيقات التي تعانيها المدينة سيدي سليمان، فيما يلي؛

عوائق مؤسساتية: أي ما يشوب المؤسسات الوطنية والجهوية والمحلية، من غموض بينها وبين **المؤسسات المدنية والمجتمعات المدنية والمجتمعات المحلية؛**

عوائق علائقية: تمس عدم التكافؤ وضعف فعاليات العلاقات بين إدارات الدولة والجماعات الترابية، والتي لازالت تتصف بأشكال الوصايا والمراقبة من طرف الفاعلين في مراقبة التراب الوطني؛

عوائق اجتماعية وسياسية: ممثلة في طريقة اختيار الموظفين السياسيين للجماعات الترابية والتي تعتبر الأحزاب السياسية المسئول الأول عنها؛

عراقيل منهجية: ممثلة في الانحرافات السياسية المسجلة لدى الهيئات التمثيلية، الضعيفة التكوين وما يزيد من عرقلة آلية الحكامة لأداء دورها وتبنيها في منهج إعداد المجال الحضري، يمكن تلخيصه في الجانب التقني الممثل في عمليات التقطيع ذات البعد الأمني والتي أنتجت بهدف التمكن من المراقبة والتأطير عدد لا يمث للديمقراطية المحلية بصلة؛

وقد تم تلخيص أهم الاختلالات التي تعاني منها المدينة المغربية في النقاط التالية كما هي واردة في البحث:

اختلالات مجالية: أن التوسع الحضري الذي عرفته المدينة المغربية، قد أدى إلى تشرذم المجال الحضري، وقد شمل المناطق المحيطة بها المدينة، والمكونة في الغالب من الأراضي الزراعية، والأحياء الصفيحية التي أصبحت تنمو كالفطر بجانب المدن أو بداخلها.

الإقصاء الاجتماعي: تعتبر المدينة اليوم من الناحية الاجتماعية أداة للإقصاء الاجتماعي والتهميش الذي زاد من حدته في الآونة الأخيرة، خاصة أمام المعطيات والإحصائيات التي تشير على التزايد الكبير في عدد الفقراء، ولعل هذا ما يساهم أيضا في خلق هشاشة من حيث العلاقات الاجتماعية وتقلص شبكة التضامن الاجتماعي داخل المدينة.

هشاشة الاقتصاد: سيطرة الاقتصاد غير المهيكل بالمدن، كالصناعة التقليدية والمهن الصغيرة وباقي المهن المحدودة الدخل.

ضعف التدبير الحضري: تمت الإشارة من خلال هذا العنوان، إلى الإشكالات المتعلقة بالتداخلات في الاختصاصات ومهام الفاعلين الحضريين الأساسيين والذي يرجع إلى عدم تحديدها بدقة، بين القطاع العام والقطاع الخاص، والإدارة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وذلك قد أدى إلى حدوث فوضى في التدبير الحضري الذي يفتقد إلى رؤية شاملة لسياسة تدبير المدينة، التي لا زالت تعاني من نقص ومحدودية كفاءة جزء كبير من المسؤولين في تدبير شؤونها، ناهيك عن أشكال الزبونية والمحسوبية والرشوة وغياب التدبير العقلاني في الإدارة المغربية.

إنه من الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة التالية: (**السياسة الحضرية وأزمة التدبير الثقافي للمدينة–حالة المغرب**)، أنه على أية مبادرة حول المدينة أن تنطلق من خصوصية المجال الذي تتواجد فيه، تم لا بد من التطبيق الفعلي للمقاربة التشاركية في صورتها الحقيقية، وأن تكون هذه التدخلات متعددة الأبعاد ومنفتحة على نتائج البحث العلمي، ولاسيما أبحاث العلوم الاجتماعية، ولعل هذا هو سبب فشل العديد من المخططات التي أعدتها الدولة سابقا بحيث أنها كانت منحصرة على اتجاه واحد دون الانفتاح والبحث على مكامن الالتقائية في البرامج التنموية نحو المدينة. (الخلطي، الصغيري، و أصفاح، 2012–2013، ص7–8)

إن الوضعية التي تعيشها المدينة المغربية اليوم تقتضي مسائلة بحثية لكل مداخل الدراسة، (مدخل الساكنة المحلية، مدخل الفاعل المحلي المنتخب، المدخل الإداري)، وتأتي هذه المسائلة ضمن إطار ضعف التدخلات القطاعية وعدم قدرتها على حل مشكل الأحياء الهامشية، فبالرغم من إعلان المدينة "سيدي سليمان" مدينة بدون صفيح، سنة 2016، إلا أن الواقع المجتمعي يبين عكس ذلك؛ وهي نفس الخلاصة التي جاءت بها مداخل البحث، (عدم نجاح برنامج مدن بدون صفيح الذي أعدته وزارة الإسكان وسياسة المدينة في عهد نبيل بن عبد الله). ويعد المغرب من بين الدول التي اعتمدت سياسة إعداد التراب الوطني والمحلي، منذ عهد المخططات التنموية أي النصف الثاني من القرن العشرين، لكون هذه السياسة آلية تهدف إلى تحسين وظائف المجال، وتلعب دور في تصحيح الاختلالات المجالية، وكذا تهدف إلى هندسة المجال بطرق عقلانية تحترم الخصوصيات المجالية والاجتماعية والثقافية للساكنة المحلية. إذن، **هل استطاعت آلية وأدوات إعداد التراب خلق توازن مجالي بمدينة سيدي سليمان؟**

للإجابة على هذا السؤال، يقتضي منا العودة إلى ما توصلنا إليه من استنتاجات سابقة، فالمدينة "سيدي سليمان"، لم تتوفر على تصميم التهيئة (**Plan D'aménagement**) حتى سنة 2018، ولكن كانت تتوفر فقط على مخطط توجيه التهيئة العمرانية (**SDAU**)، ثم أن دور الجماعات الترابية في تنزيل وتنفيذ هذه التصاميم يظل ضعيفا ومحدود، فقد حدد القانون التنظيمي للجماعات الترابية (113.14)، وفق المادة (85)، أن الجماعات الترابية تختص في مجال التعمير بتنفيذ مقتضيات تصميم التهيئة ومخطط التنمية القروية بخصوص فتح مناطق جديدة للتعمير وفقا لكيفيات وشروط تحدد بقانون.

لقد أدى تأخر في إنجاز التصاميم الحضرية إلى تراكم المشاكل البنيوية، بحيث ساهم هذا التأخر في بروز قرارات إدارية، ساهمت في توسع المدينة، حيث أدمجت العديد من المناطق القروية في البنية الحضرية للمدينة، وأدت في نهاية المطاف باختلاط تركيبتين مختلفتين هما، البنيات القروية والبنيات الحضرية. قس على ذلك فإن الجماعة الترابية بدورها ساهمت في تنظيم لفوضى البناء لكونها لم تكن تحترم ضوابط التعمير. (تساهل في إعطاء رخص البناء، انتشار العلاقات الزبونية، غياب المراقبة على المجال). بالإضافة إلى ذلك فإن ما عرفته المدينة من توسع على حساب الضواحي، وارتفاع في عدد السكان، لم يشهد مواكبة من طرف الفاعلين المباشرين وغير المباشرين، وقد تمثل ذلك في غياب مشاريع تنموية حقيقية جعلت من أفراد المدينة تمتهن لأعمال غير مهيكلة وأصبحت المدينة سيدي سليمان كمدينة صغيرة، أداة للإقصاء الاجتماعي، ومدينة طاردة بامتياز، وأصبحت بذلك مجرد ملجأ سكني، تغيب فيه كل شروط الحياة، لكونها لا تتوفر على فضاءات عمومية حقيقية تسمح بدمجها أفرادها وأحيائها.

خلاصة:

ختاما لما سبق، إن ما عرفه العالم القروي بالمغرب من إكراهات تنموية حادة، أدت بشكل كبير إلى ارتفاع وتيرة الهجرة القروية نحو المدن، وقد ساهمت هذه الظاهرة (الهجرة)، في تنامي وتمدد العديد من البنيات الحضرية (الصغيرة، المتوسطة، والكبيرة)، وأدت إلى نشوء تغيرات مجتمعية ومجالية بداخل هذه البنيات الحضرية، بحيث أصبحت تطرح مشاكل حضرية كبيرة أفقدت الفاعلين المباشرين وغير المباشرين زمام التحكم في مسار توسع وتمدد المجال. ولعل هذا هو حال مدينة "سيدي سليمان"، كمدينة صغيرة لها ارتباطات استعمارية، والتي عرفت تطورا سريعا منذ النصف الثاني من القرن الماضي إلى وقتنا الراهن، والتي كانت تزخر بتطورات منتظمة ومتوازنة سابقا، لكن ما عرفه المغرب من أزمات اقتصادية وسياسية جراء برنامج التقويم الهيكلي، زعزع كل البنيات الحضرية والقروية، وعلى وجه الخصوص البنيات الحضرية الصغرى، التي لم تستطع أن تمتص تلك الأزمات الاقتصادية، وأدت إلى تراجعات اقتصادية واجتماعية ومجالية كبيرة.

إن ما عرفته هذه البنيات الحضرية الصغرى من تغيرات، جعلتنا نتساءل عن مختلف أدوار الفاعلين المباشرين وغير المباشرين بهذا المجال، وانعكاسات ذلك على البنية الحضرية، وذلك

باعتبار أن المدن الصغرى تكتسي أهمية قصوى، لكونها جزء من المنظومة الحضرية والتنموية ضمن الورش الجهوي الذي يسير عليه المغرب (الجهوية المتقدمة)، بحيث خصصنا هذه الدراسة لتشخيص واقع حال البنيات الحضرية الصغرى، كونها باتت تعرف دينامية مجالية واجتماعية وإكراهات حضرية متعددة، وقد وضعت هذه الدراسة المداخل البحثية الثلاثة، للمساءلة عن مدى مصاحبة الفاعلين المباشرين وغير المباشرين للبنيات الحضرية، وقد قادنا هذا الأمر لجل المفارقات التي يكتسيها التدبير المحلي، وعلاقته بنوعية الخطابات المعلنة. إن الواقع الحضري للبنيات الحضرية – الصغرى–يظهر مدى ضعف هذه المدن، وهي مدن مغلوب عن أمرها، نتيجة القوة المحيطة بها، ونتيجة ضعف أدوار الفاعلين المباشرين وغير المباشرين.

إن الرؤى التي تحكم تدبير المدينة يجعلها تنفي الموروث الاجتماعي والثقافي للحضارة العربية والأمازيغية والأندلسية، حيث أصبح التفكير في المدينة يغلب عليه المنطق التقني والإداري، بدل المنطق العلمي، ثم أن تنمية المدينة سيدي سليمان، مرهون بتبعيات سياسية، وما دامت تنمية المدينة رهينة بالجانب السياسي، فإن التنمية لن توجد، وذلك راجع لسيطرة عوامل اثنية على الجانب السياسي، الذي يهدف إلى خدمة مصالحه الذاتية بالدرجة الأولى. إن المدينة المغربية بحاجة إلى فاعلين اجتماعيين، هدفهم الأسمى التفكير في المدينة، وإيجاد حلول لجل المشاكل الحضرية، من أجل تزويد المجال بترياق الحياة.

بالرغم من أن المدينة سيدي سليمان، تعرف تحضرا كميا أو كثافة مادية بلغة الرائد السوسيولوجي (إميل دوركهايم)، فإن هذا التحضر الكمي لا يوازيه تحضرا كيفيا، ومرد ذلك إلى غياب مشاريع تنموية مواكبة، وأيضا مرده إلى ضعف أدوار الفاعلين المباشرين وغير المباشرين بهذا المجال، واستعمالهم العشوائي لأدوات التنظيم الحديث، فكلما توسعت المدينة فقد الجانب الحضري تماسكه، وذلك راجع لاختلاط البنيات الحضرية بالبنيات القروية، فالتخطيط الإداري إذن لا ينسجم مع التخطيط المجالي، وهذه خلاصة مهمة توصلنا إليها خلال مسار الدراسة.

لقد ساهمت العوامل الجغرافية وتنوع البنيات العقارية في التحكم في مصير توسع المدينة، ذلك أن المجال المحيط بالمدينة يغلب عليه الأراضي الصالحة للزراعة (الكبرى)، بينما تستطيع المدينة من الانفلات والتوسع في اتجاه الأراضي ذات المساحة الصغرى، ثم أن تنوع البنيات العقارية بالمدينة، أدت وانعكست على الجانب المرفولوجي للمدينة، فالأحياء بالضفة الشرقية تعرف

تنظيما متميزا، بسبب توفر هذه الضفة على تجزيئات حضرية، بينما تعرف الضفة الغربية للمدينة قلة في عدد التجزيئات وانتشار أراضي الشياع، التي تسببت في بروز ظاهرة الأحياء الهامشية بالمدينة، وخلقت نوع من الخلل المورفولوجي « Anomie Spatiales». فالتطورات العمرانية بالمدينة لم تشهد مواكبة من طرف كل المجالس المتعاقبة على الجماعة الترابية، بحيث أن السكن أصبح مجرد صناديق وعلب إسمنتية تغيب فيها الروح الاجتماعية، ولم يعد نمط وطبيعة السكن يخزن التراث الثقافي التاريخي للمغرب، ومرد ذلك كما يقول عبد الرحمان رشيق إلى العمران الاستعجالي الذي لم يؤدي دورا فعالا لا في تصميم المدن ولا في صيرورة التمدن، ولا في توجيه فعلي وعقلاني لحركة التمدن. إن المدينة مغلوب عن أمرها أمام القوة المحيطة بها (القوة القروية). بالرغم من أن المغرب اعتمد في تدبيره للمجالات القروية والحضرية على آلية إعداد التراب، فإن ارتباط هذه الآلية بالورش الجهوي لا زال ضعيفا، ويظهر ذلك من خلال دور الجماعات الترابية المحدود في هذا الاتجاه، فتأخر إنجاز التصاميم الحضرية بالمجال المدروس ساهم في تنامي المشاكل الحضرية بقوة، ولم تستطع المدينة أن تدمج أحيائها وساكنتها، كونها لم تدبر بطريقة عقلانية تستجيب لكل الحاجيات المطروح، وقد بينت مخرجات الدراسات ذات صلة بالمجال المدروس، أن المدينة لا تتوفر على فضاءات عمومية تدمج الساكنة المحلية، وتحقق لديها الإشباع، مما يجعل أفراد المدينة تبتكر أماكن جديدة كفضاءات عمومية، منها على سبيل المثال (ضواحي المحلات التجارية والمقاهي).

ختاما لما سبق، إن تشرذم المجال وتفككه، يأتي في إطار غياب مشروع تنموي حقيقي، يحترم الخصوصيات المحلية، ويأتي في إطار ارتجالية العديد من الفاعلين بمجال مدينة "سيدي سليمان"، وكذا يأتي في إطار غياب عوامل سياسة هادفة إلى تحسين المجال، وقد ساهمت الوضعية التي تعيشها المدينة في خلق اختلالات مجالية واجتماعية حادة، ونجمل قولنا على أن الساكنة المحلية بحاجة إلى تنمية مدينتهم وليسوا بحاجة إلى مدينة أخرى. (من أقوال المبحوثين).

References

Abdel Rahim Mashrouh. (2019-2020). "Urban public space between the decline of space and the occupation of vendors" (an observational study of the chaos of public spaces in the city of Sidi Slimane - Morocco). Ibn Tofail University, Faculty of Humanities and Social Sciences.

Abdelaziz Ghedwini. (2018). "The social actor.. as an authority for change". Hespress. Retrieved from. website: (www.hespress.com/-الفاعل-الاجتماعي-كسلطة-للتغيير-424639.html)

Abdul Rahman Al-Maliki. (2015). "Culture and Space, a Study in the Sociology of Urbanization and Migration in Morocco", (1st), Publications of the Laboratory of Sociology of Social Development.

Abdul Rahman Al-Maliki. (2016). "The Chicago School and the Emergence of the Sociology of Urbanization and Migration" (First Edition). Publications Africa East.

Abdul Rahman Rashiq. (Issue 5/18, Autumn 2016). Article: "Urban Politics and Social Relations in Morocco", Al-Omran.

Al-Khamar Al-Sahrawi. (1996-1997). "Urban expansion in the city of Sidi Slimane. Research to obtain a bachelor's degree in geography". Research to obtain a bachelor's degree in geography, Ibn Tofail University, Morocco.

Ammar Hamdash. (2006). "Sociology Student Notebooks" (Sociological Research Techniques) (First Edition), fast printing press, Morocco.

E. Durkheim, (1970). "Social Science and Action". PUF.

Karim Dibouch. (2019). A study on the topic: "Spatial dynamics and its relationship to development, the city of Ouazzane as a model". Ibn Tofail University, Morocco.

Mr. Al-Hussaini. (1981). "The City: A Study in Urban Sociology" (Second Edition). Dar Al-Maaref.

R. Boudon, and F. Borello. (1986). "Critical Dictionary of Sociology" (issued by the Algerian Publications Office). (Translated by Dr. Salim Haddad).

Sariri Ahmed Moussa, (Décembre2019), "Henry Lefebvre: from the right to the city to the hermeneutics of the city", Al-Mawaqif Journal for Studies and Research in Society and History, Vol. 15 N°: 2.

Sidi Slimane Community Action Program, Mandate period (2017-2021), Morocco.

Youssef Al-Khalti, Abdelali Al-Saghiri, and Said Asfah. (2012-2013). "Urban policy and the crisis of cultural management of the city - the case of Morocco". Moulay Ismail University.